رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٧٤

٢٠ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الصفحة	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. إيران على غرار فيتنام، وأوكرانيا على غرار كوريا: الحروب المتشابهة تنتهي بطرق متشابهة / FOREIGN AFFAIRS
٥	٢. العالم لا يزال يطرح السؤال الخاطئ بشأن إيران / FOREIGN POLICY
٦	٣. كيف وصلت إيران إلى عتبة القدرة النووية في عهد ثلاثة رؤساء أميركيين / WSJ
٧	٤. الإنفاق الدفاعي في آسيا عام ٢٠٢٦: نمو في ظل قيود مالية / IISS
٨	٥. هل تبدأ مرحلة جديدة من النمو السليم والمستدام في العلاقات بين الصين وروسيا؟ / GLOBAL TIMES
٩	٦. مقاربة الصين تجاه الشرق الأوسط: قبيل الحرب مع إيران وأثناءها / INSS
١٠	٧. الهجوم المسلح على مسجد سان دييغو: نقطة تحول في العنف المعادي للإسلام في الولايات المتحدة / CSIS
١١	٨. كيف تشبه اختلالات الاقتصاد العالمي حكاية قديمة رمزية / AXIOS
١٢	٩. هرمز وناقلات النفط الصينية واختبار نهاية حرب إيران / AAWSAT
١٣	١٠. هل يستطيع اليمن المساعدة في تجاوز مضيق هرمز؟ / AGSI
١٤	١١. رئيس الوزراء العراقي الجديد يواجه الانقسامات الناشئة بين الكتل السياسية / AMWAJ
١٥	١٢. تطهير مضيق هرمز من الألغام: لماذا يمكن حتى للتهديد المحدود أن يشل الملاحة العالمية؟ / RAND
١٧	١٣. هل ينبغي التحول من الإلحاح الدبلوماسي إلى الصبر الاستراتيجي بشأن إيران؟ / WASHINGTON INSTITUTE
١٩	١٤. هل مصر هي الخاسر الأكبر في حرب إيران؟ / WASHINGTON INSTITUTE
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يمرّ الشرق الأوسط بمرحلة لم تعد فيها الأزمات حبيسة حدودها الجغرافية. فالحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل هي أزمة جعلت مضيق هرمز، وسوق النفط، والسياسة الداخلية الأميركية، واقتصاد مصر، ومعادلات العراق، ودور الصين، وحسابات روسيا، ومسارات الطاقة المرتبطة باليمن، ملفات مترابطة لا يمكن فصل بعضها عن بعض. وتُظهر هذه الترابطات أنّ المنطقة دخلت في نظام إقليمي جديد؛ نظام لا تُقاس فيه القوة بالقدرات العسكرية والصاروخية وحدها، بل تُعرَّف أيضاً بالقدرة على التحكم في مسارات الطاقة، وإدارة الضغوط الاقتصادية، والحفاظ على الاستقرار الداخلي، وخوض لعبة التنافس بين القوى الكبرى. وبالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط، تكمن أهمية هذا التحول في أنّ كثيراً من التحليلات اليومية لا تزال تنظر إلى الأحداث بوصفها ملفات منفصلة: إيران بوصفها ملفاً نووياً، وهرمز بوصفه ممراً نفطياً، والعراق بوصفه أزمة تشكيل حكومة، والصين بوصفها شريكاً تجارياً، واليمن بوصفه ساحة حرب داخلية. غير أنّ التحليلات النخبوية الأخيرة تُظهر أنّ هذه الملفات ليست منفصلة. فإذا أصبح مضيق هرمز غير آمن، تأثرت الاقتصادات الآسيوية، وأسعار الوقود، والتأمين البحري، وحتى الموازنات الدفاعية للدول. وإذا لم تخضع إيران للضغط العسكري، فإن النقاش في واشنطن حول التفاوض والردع والصبر الاستراتيجي سيتغير. وإذا واصلت الصين توسيع حضورها التجاري من دون تحمّل أعباء أمنية موازية، فإن نموذجاً جديداً من النفوذ بلا التزام سيتشكل. وإذا وقع العراق في انقسام داخلي، فإن إحدى أهم نقاط الربط بين إيران والخليج وشرق المتوسط ستصبح أكثر هشاشة.ما يجعل هذه المجموعة من التحليلات مهمة هو أنّها تقدم صورة تتجاوز أخبار اليوم. ففي هذه الصورة، لا تبدو إيران مجرد حكومة واقعة تحت الضغط، بل فاعلاً يرى في الردع شرطاً للبقاء. ولا تبدو الولايات المتحدة مجرد قوة عسكرية، بل فاعلاً عليه أن يوازن بين الخروج المشرّف، والضغط طويل الأمد، والتكاليف العالمية للحرب. وليست الصين مجرد مراقب للأزمة، بل قوة تستفيد من استمرار حضورها الاقتصادي وتجنّبها تحمُّل أعباء المسؤولية الأمنية. كما أنّ الدول العربية ليست مجرد متفرج؛ فاقتصادها، وأمن الطاقة لديها، ومساراتها العابرة، واستقرارها الداخلي تتأثر مباشرة بهذه الأزمة. وقد كُتب هذا النص لقارئ يريد فهم المنطق الكامن خلف التحولات، لا الاكتفاء باستعراض قائمة الأحداث. فالمسألة الأساسية هي أنّ الشرق الأوسط يدخل عصر «الاستنزاف الاستراتيجي»؛ عصراً تصبح فيه الانتصارات السريعة أقل احتمالاً، وتكتسب القدرة على الصمود أهمية أكبر. وستكون الدول والجهات الفاعلة الأكثر نجاحاً هي تلك القادرة على العمل في ميادين متعددة في آن واحد: الميدان العسكري، والطاقة، والدبلوماسية، والاقتصاد، والرأي العام، والتكنولوجيا، والتحالفات الداخلية. ومن هذا المنظور، فإن قراءة التحليل كاملاً ضرورية، لأنها تبيّن لماذا لا تُعدّ حرب إيران حرب إيران وحدها؛ ولماذا لا يُعدّ مضيق هرمز مجرد ممر مائي؛ ولماذا لا تُعدّ الصين شريكاً اقتصادياً فقط؛ ولماذا لا يواجه العراق أزمة تشكيل حكومة فحسب؛ ولماذا قد ينتقل اليمن من هامش الحرب إلى مركز معادلة الطاقة المستقبلية. وينبغي النظر إلى تحولات الشرق الأوسط اليوم بوصفها جزءاً من إعادة ترتيب أوسع، يتشكل فيها النظام الإقليمي لا عبر اتفاق واحد، أو هجوم واحد، أو اجتماع واحد، بل من قلب منافسة طويلة بين الضغط، والقدرة على الصمود، والاقتصاد، والقوى الكبرى.

FOREIGN AFFAIRS

إيران على غرار فيتنام، وأوكرانيا على غرار كوريا: الحروب المتشابهة تنتهي بطرق متشابهة

تستند هذه الدراسة التحليلية إلى مقارنات تاريخية لتجادل بأن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران تشبه، من حيث بنيتها السياسية والاستراتيجية، حرب فيتنام أكثر من أي نموذج آخر، في حين تقترب الحرب في أوكرانيا، من حيث نمط الانسداد واحتمال وقف إطلاق النار، من الحرب الكورية. وبناءً على ذلك، يُرجَّح أن تنتهي حرب إيران لا بانتصار حاسم، بل باتفاق هش وملتبس؛ اتفاق يعالج جزءاً من القضايا، مثل وقف القتال وإعادة فتح طرق الملاحة، لكنه يرجئ المصير النهائي للبرنامج النووي والبنية السياسية في إيران إلى المستقبل.

وفي التجربة الفيتنامية، بدأت السياسة الأمريكية أولاً بهدف منع تحولات مقلقة، ثم انتقلت إلى تصعيد الضغوط، ثم الجمود، ثم السعي إلى مخرج مشرّف. ففي فيتنام، حاولت إدارة جونسون، عبر تقديم المساعدات الاقتصادية، وإرسال المستشارين العسكريين، والقصف، ثم نشر القوات البرية، منع سقوط سايغون، لكن هانوي لم تتراجع. وبحلول عام ١٩٦٨، كانت الكلفة البشرية والمالية والسياسية للحرب قد ارتفعت إلى حد دفع واشنطن إلى البحث عن طريق للخروج. كما سعى نيكسون وكيسنجر في البداية، من خلال القصف المكثف، والتهديدات القصوى، والضغط على الاتحاد السوفيتي والصين، إلى إرغام الطرف الآخر على تقديم تنازلات، غير أنهما قبلا في النهاية باستراتيجية الانسحاب التدريجي، وزيادة الدعم لسايغون، والتفاوض. وقد أنهى اتفاق عام ١٩٧٣ حرب الولايات المتحدة، لكنه، مع بقاء القوات الشيوعية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، جعل سقوط فيتنام الجنوبية عام ١٩٧٥ ممكناً. وفي حالة إيران أيضاً، ألحقت الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ أضراراً جسيمة بالبرنامج النووي، غير أنّ القلق من إعادة بناء القدرات التقليدية الإيرانية، وإنشاء مظلة تتيح مواصلة البرنامج النووي، ظل قائماً. وجاء الهجوم المشترك في أواخر فبراير/شباط بهدف ضرب رأس النظام وتغيير النظام، فأزال جزءاً مهماً من القدرة العسكرية الإيرانية وعدداً من المسؤولين، بمن فيهم قائد الجمهورية الإسلامية، لكن سرعة انتقال الخلافة واستمرار عمل بنية الحكم أظهرا أن النظام أكثر تجذراً مما كان متوقعاً. وردّت إيران بالضغط على جيران الخليج وتقييد العبور عبر مضيق هرمز، ما أدى إلى أزمة عالمية في الطاقة. ولم يوفر وقف إطلاق النار في ٨ أبريل/نيسان والمحادثات المباشرة بوساطة باكستان الامتيازات التي أرادتها واشنطن؛ ولذلك فإن السيناريو الأرجح هو اتفاق لوقف الحرب واستئناف الملاحة، لا تسوية نهائية للملف النووي أو لمسألة النظام. في المقابل، تُشبِّه الحرب الأوكرانية بالحرب الكورية: هجوم مباغت، تقدُّم أولي، هجوم مضاد، ثم جمود دموي على خطوط شبه ثابتة. ففي كوريا، بعد هجوم كوريا الشمالية في يونيو/حزيران ١٩٥٠، وتدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وإنزال إنتشون، ودخول الصين، ثم تثبيت الجبهات، بدأت مفاوضات استمرت عامين، وانتهت بهدنة يوليو/تموز ١٩٥٣ على خطوط قريبة من خطوط بدء التفاوض. وفي أوكرانيا أيضاً، أدت الهجمة الروسية في فبراير/شباط ٢٠٢٢، والمقاومة المدعومة غربياً في كييف، وسنوات الحرب الاستنزافية، إلى زيادة احتمال تثبيت خط التماس الحالي. وتُقدَّر الخسائر القتالية إجمالاً بمئات الآلاف من القتلى وملايين الجرحى، وهذه الكلفة الهائلة تجعل العودة السريعة إلى الحرب بعد وقف إطلاق النار أقل احتمالاً. وفي الحروب الأربع جميعاً، أدى التهديد النووي دوراً رادعاً ذا أثر نفسي، لكنه لم يفضِ إلى استخدام فعلي للسلاح النووي. ومع ذلك، ستزداد ضغوط الانتشار النووي؛ لأن أوكرانيا تعرضت للهجوم بعد تخليها عن قدراتها النووية، وبقيت كوريا الشمالية النووية آمنة، فيما دُمِّرت إيران غير النووية. والنتيجة الأساسية هي أن قادة الحروب ظنوا مراراً، بتفاؤل ساذج، أن القوة العسكرية تحقق مكاسب سياسية سريعة؛ بينما يبقى أخطر افتراض في الحرب هو الاعتقاد بأن «هذه المرة مختلفة.

https://www.foreignaffairs.com/ukraine/iran-vietnam-ukraine-koreahyhlca

FOREIGN POLICY

العالم لا يزال يطرح السؤال الخاطئ بشأن إيران

كان السؤال الشائع في تحليل سياسة إيران خلال نصف القرن الماضي هو: «ماذا تريد الجمهورية الإسلامية؟» غير أنّ هذا السؤال قاصر في أساسه، لأن عمر الجمهورية الإسلامية يبلغ ٤٧ عاماً، في حين أنّ إيران، بوصفها كياناً سياسياً متماسكاً ذا امتداد تاريخي حديث نسبياً، تمتلك تاريخاً يقارب خمسة قرون. وقد أدى الخلط بين «إيران» و«الحكومة الحالية» إلى إخفاقات متكررة في السياسة الأميركية، وانهيار الاتفاقات، ونشوب حرب لم يكن كثيرون قد توقعوا أبعادها. إن المنطق الاستراتيجي الإيراني متجذر في الجغرافيا والتاريخ؛ فالهضبة الإيرانية تقع بين جبال زاغروس، وجبال البرز، والصحارى القاسية، وعند ملتقى آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وقد منحت هذه الجغرافيا حكام إيران المتعاقبين، من الصفويين والقاجاريين إلى البهلويين والجمهورية الإسلامية، درساً ثابتاً: إن أمن الداخل الإيراني لا يتحقق بالدفاع من داخل الهضبة وحدها، بل إن البقاء يقتضي تمدداً استراتيجياً نحو الخارج، وتحويل إيران من «هدف» إلى «محور». ويُعد مضيق هرمز مثالاً واضحاً على هذا المنطق؛ إذ يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط العالمية، وفي حرب عام ٢٠٢٦ أثّر تقييد حركة الملاحة عبر مضيق هرمز في أسواق الطاقة حتى قبل اعتراض ناقلة نفط واحدة. وهذا يبيّن أن بلداً لا يمتلك سلاحاً نووياً ولا قدرة تقليدية موازية للولايات المتحدة يستطيع، بحكم موقعه الجغرافي، أن يهزّ الأسواق العالمية. وتظهر في السلوك الاستراتيجي الإيراني ثلاثة اعتقادات ثابتة. أولها أن الضعف يستدعي التدخل الخارجي. فقد شكّلت معاهدتا گلستان عام ١٨١٣ وتركمانجاي عام ١٨٢٨، اللتان فصلتا أجزاء من القوقاز عن إيران، واتفاق عام ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا، الذي قسّم إيران إلى مناطق نفوذ من دون مشاركة المسؤولين الإيرانيين، جرس إنذار بنيوياً لكل الحكومات اللاحقة. ومن زاوية معينة، يُعد البرنامج النووي، والشبكة الإقليمية، والترسانة الصاروخية، ردوداً على هذه التجربة. وثانيها أن السيادة الوطنية غير قابلة للمساومة؛ فمن حركة التنباك في تسعينيات القرن التاسع عشر إلى تأميم شركة النفط الإيرانية-البريطانية عام ١٩٥١، تكررت الاستجابة الإيرانية إزاء التدخل الخارجي. وحتى في تقرير دبلوماسي أميركي عام ١٩٧٦، ورد أن التوتر النووي نابع من «رفض إيران قبول أي تدخل خارجي ينتقص من السيادة»، وهي عبارة تنطبق أيضاً على مفاوضات ٢٠١٥ و٢٠٢١ و٢٠٢٦. أما الاعتقاد الثالث فهو أن إيران لا ترى نفسها مجرد قوة إقليمية؛ فثورة ١٩٧٩ لم تغيّر نظام الخليج أو السياسة الشيعية فقط، بل نقلت إيران من حليف رئيسي لواشنطن إلى فاعل عالمي في مسار ثالث. وتدل أزمة الرهائن، والحرب العراقية الإيرانية، وحضور الطائرات المسيّرة من طراز «شاهد» في الحرب الأوكرانية، وأزمة الطاقة عام ٢٠٢٦، على مدى التأثير العالمي لإيران. وفي هذا الإطار، فإن دعم الشاه لجهات لبنانية فاعلة في ستينيات القرن الماضي لاحتواء الناصرية على الساحل الشرقي للمتوسط، يشبه من حيث المنطق الأمني تصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية عام ٢٠١٦ عن القتال في سوريا والعراق لمنع انتقال المعركة إلى كرمانشاه وهمدان. فالمسألة الأساسية ليست الأيديولوجيا، بل الردع والبقاء. لذلك، فإن مطالبة إيران بتفكيك بنية الردع ليست مجرد طلب تعديل سلوك حكومة، بل طلب قبول الوضع نفسه الذي تعدّه الذاكرة الاستراتيجية الإيرانية الممتدة خمسة قرون مقدمة لكارثة. فالضغط والعقوبات والاغتيالات والهجمات السيبرانية والعمل العسكري لم تُحدث حتى الآن تحولاً استراتيجياً، بل سرّعت البرنامج النووي، وعمّقت الشبكة الإقليمية، وزادت تماسك البنية السياسية. ولن يكون أي ترتيب مستقراً إلا إذا اعترف بمصالح إيران الأمنية ومتطلبات الردع لديها، لا إذا تعامل مع إيران كمسألة ينبغي إدارتها أو إخضاعها.

https://foreignpolicy.com/١٩/٠٥/٢٠٢٦/iran-politics-strategy-war-sanctions-

WSJ

كيف وصلت إيران إلى عتبة القدرة النووية في عهد ثلاثة رؤساء أميركيين

إنّ التحدي الراهن الذي تواجهه الولايات المتحدة إزاء البرنامج النووي الإيراني هو نتاج سلسلة من القرارات والإخفاقات خلال ثلاث إدارات متعاقبة. فقد أدى انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ في مايو/أيار ٢٠١٨، وعودة العقوبات، ثم الفشل في إحياء الاتفاق خلال الإدارة اللاحقة، إلى تهيئة بيئة دفعت طهران تدريجياً إلى التخلي عن القيود النووية ورفع مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى مستوى غير مسبوق. ويتمثل الهدف الرئيسي لواشنطن اليوم في منع إيران من امتلاك القدرة على تصنيع سلاح نووي، غير أنّ الضغط الاقتصادي في الولاية

الأولى لترامب، ولا الضربات العسكرية الأميركية والإسرائيلية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ وفبراير/شباط ٢٠٢٦، لم يدفعا إيران إلى تسليم مخزونها من اليورانيوم أو وقف مساعيها النووية. لقد كان اتفاق ٢٠١٥ يقيّد البرنامج النووي الإيراني لمدة ١٥ عاماً، لكنه لم يغلق بالكامل المسار المحتمل أمام إيران نحو امتلاك قدرة تسليحية نووية. فقد حدد الاتفاق مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنحو ٦٦٠ رطلاً، ومستوى التخصيب عند نسبة ٣٫٦٧ في المئة، غير أنّ بعض القيود كان مقرراً أن تنتهي بحلول عام ٢٠٣٠. كما أتاح لإيران، بعد ثمانية أعوام ونصف العام، إجراء أبحاث على أجهزة الطرد المركزي؛ وهو هامش كان من شأنه أن يمكّنها، بعد انتهاء القيود، من إنتاج اليورانيوم المخصب بوتيرة أسرع باستخدام أجهزة متقدمة. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، تجاوزت إيران في يوليو/تموز ٢٠١٩ سقف المخزون ومستوى التخصيب، ورفعت التخصيب إلى ٤٫٥ في المئة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، استخدمت طهران أجهزة طرد مركزي متقدمة في نطنز، واستأنفت التخصيب في منشأة فوردو، وهي منشأة كان يفترض، بموجب الاتفاق، أن يكون دورها بحثياً. وبحلول نهاية الولاية الأولى لترامب، بلغ مخزون إيران من المواد النووية المخصبة نحو ٣ أطنان مترية. ويرى منتقدو الانسحاب من الاتفاق أنّ هذا القرار دفع البرنامج النووي الإيراني إلى مراحل أكثر تقدماً بكثير، فيما يقول المدافعون عن سياسة الضغط الأقصى إن قيود الاتفاق كانت، في كل الأحوال، مؤقتة وغير كافية.وقد حاولت الإدارة الأميركية اللاحقة إحياء اتفاق ٢٠١٥، ثم السعي إلى اتفاق أطول أمداً وأكثر صرامة، غير أنّ هذا المسار فشل. ففي عام ٢٠٢٢، رفضت إيران المقترح المطروح، وهو اتفاق كان يمكن أن يؤدي إلى رفع العقوبات وتسوية دبلوماسية. وفي الوقت نفسه، سرّعت إيران برنامجها؛ ففي أبريل/نيسان ٢٠٢١، وبعد وقت قصير من بدء محادثات الإحياء، بدأت طهران للمرة الأولى تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠ في المئة. وبحلول سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، كانت المفاوضات قد انهارت عملياً. وفي عام ٢٠٢٤، أعلنت الاستخبارات الأميركية أنّ إيران تنفذ أنشطة من شأنها، إذا اتُّخذ القرار السياسي، أن تعزز قدرتها على إنتاج سلاح نووي. ويتمثل القلق الرئيسي للولايات المتحدة اليوم في امتلاك إيران ما يقرب من ١٠٠٠ رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المئة؛ وهي مادة يمكن رفع نسبة تخصيبها خلال أسابيع إلى مستوى ٩٠ في المئة، أي إلى الدرجة التسليحية. كما تمتلك إيران نحو ٤٤٠ رطلاً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المئة. وإجمالاً، لا تزال طهران تحتفظ بنحو ١٠ أطنان من المواد المخصبة، من بينها كمية كافية من مادة قريبة من الدرجة التسليحية لتوفير مادة تكفي لصنع نحو ١١ سلاحاً نووياً. وعلى الرغم من أن إيران لا تقوم حالياً بالتخصيب، وأن الانتقال السريع نحو القنبلة يتطلب انتشال المواد المدفونة تحت أنقاض المنشآت المتضررة، فإنها ما زالت تحتفظ بالمعرفة التقنية، وعدد غير معلوم من أجهزة الطرد المركزي، والقدرة على إعادة بناء جزء مهم من الدورة النووية. وفي النهاية، يُنظر إلى المسار الحالي بوصفه نتيجة خطأين كبيرين في التقدير: انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق كان لا يزال يعمل، وامتناع إيران عن قبول عرض إحيائه. وكانت حصيلة هذه الدورة تحويل الملف النووي الإيراني من قضية دبلوماسية قابلة للاحتواء إلى أزمة عسكرية-استراتيجية، بات حلها يعتمد على تنازلات متبادلة، لا على ضربة عسكرية حاسمة أو ضغط أحادي الجانب.

https://www.wsj.com/world/middle-east/trump-iran-nuclear-deal-

IISS

الإنفاق الدفاعي في آسيا عام ٢٠٢٦: نمو في ظل قيود مالية

ستواصل الإنفاق الدفاعي في آسيا خلال عام ٢٠٢٦ مسارها التصاعدي، غير أنّ هذا النمو سيكون أبطأ من السابق تحت ضغط القيود المالية، وتداعيات حرب الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار الطاقة، وضيق الموازنات. وتشير التقديرات إلى أنّ ستزداد موازنات الدفاع في الدول الآسيوية عام ٢٠٢٦، بالقيمة الحقيقية، بنسبة ٣٫٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢٥، وهي نسبة أدنى من متوسط النمو البالغ ٤٫٦ في المئة خلال العقد الماضي، ومع ذلك سيصل إجمالي الإنفاق الدفاعي الآسيوي إلى نحو ٦٣٠ مليار دولار. ويُعد ارتفاع الإنفاق العسكري الصيني العامل الرئيسي وراء النمو الإقليمي، إذ تستحوذ الصين على أكثر من ٤٠ في المئة من إجمالي النفقات الدفاعية الآسيوية. ومن المتوقع أن تنمو

ميزانية الدفاع الرسمية للصين في عام ٢٠٢٦ بنسبة حقيقية تبلغ ٦٫٤ في المئة، لتتجاوز ٢٧٠ مليار دولار. ورغم أن وتيرة النمو هذه أقل من أعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، حين كانت قريبة من ٨ في المئة أو أعلى منها، فإنها ستبقى أعلى من معدل النمو الاقتصادي المتوقع للصين، والبالغ ٤٫٥ في المئة. وقد دفع ارتفاع الموازنة العسكرية الصينية عدداً من جيرانها إلى تعزيز إنفاقهم الدفاعي؛ إذ تخطط أستراليا، في استراتيجيتها الدفاعية الوطنية الجديدة، لإنفاق ٤٢٥ مليار دولار أسترالي، أي ما يعادل ٢٧٦ مليار دولار أميركي، حتى عام ٢٠٣٦. كما ارتفعت موازنة الدفاع اليابانية بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ بنسبة ١٫٩ في المئة، من دون احتساب الموازنات التكميلية. وأدت الضغوط الأميركية دوراً سياسياً مهماً أيضاً، إذ طلبت واشنطن من تايوان تخصيص ١٠ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع. وقد أعلنت تايوان أن موازنة عام ٢٠٢٦ تعادل ٣٫٣٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً من ٢٫٤ في المئة عام ٢٠٢٥، إلا أنّ هذه القفزة تعود جزئياً إلى إدراج نفقات خفر السواحل، وشؤون قدامى المحاربين، ومخصصات من ميزانية خاصة. كما أعلنت أستراليا أن إنفاقها الدفاعي يبلغ ٢٫٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان التقدير السابق لعام ٢٠٢٥ نحو ٢ في المئة، ما يدل على أن إظهار زيادة الإنفاق الدفاعي بات يكتسب طابعاً سياسياً أكبر لدى حلفاء واشنطن وشركائها. غير أنّ الزيادات لا ترتبط كلها بالصين أو بالضغط الأميركي. فقد رفعت الهند وباكستان، بعد المواجهة العسكرية في عام ٢٠٢٥، موازنتيهما الدفاعيتين بنسبة حقيقية بلغت ١٢٫٣ في المئة و١٠٫٣ في المئة على التوالي، وإن كان نموهما في عام ٢٠٢٦ يُتوقع أن يكون أكثر اعتدالاً. أما كوريا الجنوبية، التي تضع تهديد كوريا الشمالية في مركز حساباتها، فقد سجلت نمواً بنسبة ٢٫٤ في المئة عام ٢٠٢٥، ومن المقرر وفق خطتها الحالية أن ترتفع بنسبة ٧٫٣ في المئة عام ٢٠٢٦. وفي جنوب شرق آسيا، ترى الفلبين الصين تهديداً مباشراً أكثر من غيرها، ولذلك زادت موازنتها الدفاعية في عام ٢٠٢٦ بنسبة حقيقية تبلغ ٤٫٢ في المئة لتنفيذ خطة إعادة التجهيز «Re-Horizon ٣». أما إندونيسيا فقد شهدت في عام ٢٠٢٥ قفزة بنسبة ٢٧ في المئة، ناجمة أساساً عن بلوغ مدفوعات صفقات الشراء ذروتها، ورفع مخصصات شراء المعدات من ٢٢ إلى ٣٠ في المئة من الموازنة، وصفقات مثل طائرة النقل A٤٠٠M وصفقة غواصات فئة سكوربين، لكن موازنتها في عام ٢٠٢٦ انخفضت مجدداً بنسبة ٢٧ في المئة لتعود إلى مستوى ما قبل ٢٠٢٥. ولم تُظهر تايلاند وكمبوديا، رغم الأزمة الحدودية والاشتباكات المسلحة، زيادة لافتة في الإنفاق الدفاعي. وفي المحصلة، سيعتمد المشهد النهائي على العلاقة بين التهديدات الأمنية والإمكانات الاقتصادية؛ فقد أضعفت حرب الشرق الأوسط آفاق آسيا الاقتصادية عبر ارتفاع أسعار النفط، ونقص الوقود، واضطراب الملاحة في مضيق هرمز، وارتفاع أسعار الأسمدة والغذاء. ويتجه نحو ٨٠ في المئة من الغاز الطبيعي المسال العابر لمضيق هرمز إلى آسيا، فيما يُتوقع أن يتراجع النمو الإقليمي من ٥ في المئة عام ٢٠٢٥ إلى ٤٫٢ في المئة عام ٢٠٢٦. وتحتاج إندونيسيا إلى نحو ٥٫٩ مليارات دولار إضافية لدعم الطاقة في ٢٠٢٦، وأخضعت ماليزيا وزارة الدفاع لإجراءات الترشيد، وطلبت الفلبين خفض النفقات غير الضرورية، فيما اقترضت تايلاند ١٢٫٢ مليار دولار لتغطية تكاليف مرتبطة بتداعيات حرب الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران. لذلك، إذا استمرت أزمة هرمز، فستكون مشتريات الأسلحة أول أهداف خفض الإنفاق، مع تزايد احتمال تأجيل البرامج الدفاعية أو إلغائها.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٠٥/٢٠٢٦/asian-defence-

GLOBAL TIMES

هل تبدأ مرحلة جديدة من النمو السليم والمستدام في العلاقات بين الصين وروسيا؟

تُقدَّم الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى بكين واستغرقت يومين، بدعوة من الرئيس الصيني، بوصفها محطة مهمة لرسم مسار العلاقات المستقبلية بين البلدين في المرحلة الجديدة. وينطلق التحليل من أن التوجيه المباشر من زعيمي البلدين يشكل الميزة الأهم والضمانة الأساسية لتطوير العلاقات ذات المستوى الرفيع بين بكين وموسكو، وأن التواصل المستمر بينهما أوصل التعاون الثنائي إلى مرحلة «ناضجة ومستقرة وقادرة على الصمود». ويتزامن هذا العام مع الذكرى الثلاثين لإقامة شراكة التنسيق الاستراتيجية بين الصين وروسيا. وتقوم علاقات البلدين على ثلاثة مرتكزات رئيسية: حسن الجوار الدائم والودي، والتنسيق الاستراتيجي الشامل، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة. وتُعد هذه العناصر الثلاثة السبب الرئيسي لاستمرار العلاقات بين بكين وموسكو واستقرارها على المدى الطويل، كما ترتبط في الوقت نفسه بالتنمية الوطنية، ورفاهية شعبي البلدين، والاستقرار العالمي. وقبيل هذه الزيارة، أكد الرئيس الروسي في رسالة مصوّرة أن اللقاءات المنتظمة والمحادثات رفيعة المستوى تمثل جزءاً لا يتجزأ من الجهد المشترك لتوسيع العلاقات على نحو شامل وتفعيل الإمكانات «شبه اللامحدودة» للتعاون. وتكمن أهمية هذه الرسالة في أنها نُشرت، للمرة الأولى، قبل زيارة خارجية، وهو ما يُعدّ مؤشراً إلى المكانة الخاصة التي تحظى بها هذه الزيارة في رؤية موسكو.

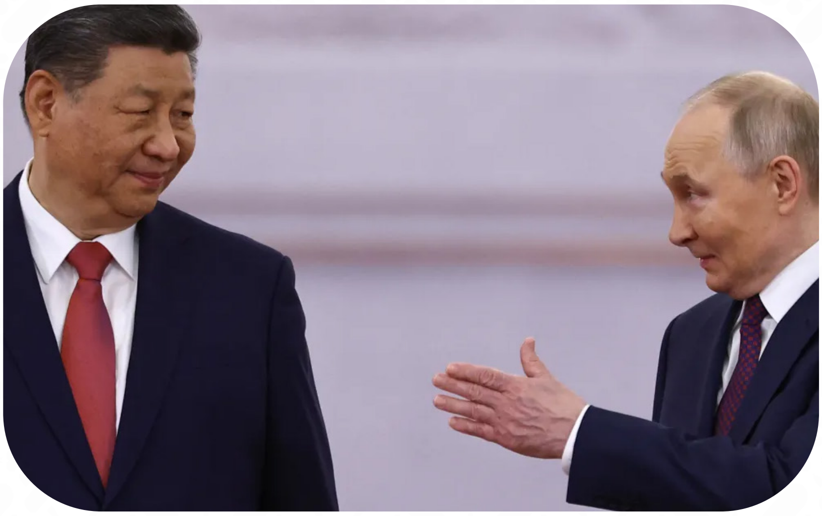

ومن المنظور الجيوسياسي، تُعد الصين وروسيا أكبر دولتين متجاورتين، إذ تشتركان في حدود تمتد لأكثر من ٤٣٠٠ كيلومتر. وقد ثبتت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي، الموقعة قبل ٢٥ عاماً، مبدأ «الصداقة الدائمة وعدم النظر إلى الآخر باعتباره عدواً» في إطار قانوني. واليوم، ومع توسيع نظام السفر من دون تأشيرة، وتطوير المسارات العابرة للحدود، وزيادة حركة الأشخاص والسلع، أصبحت الروابط الإنسانية والاقتصادية بين البلدين أكثر حيوية. كما أن إطلاق «سنوات التعليم بين الصين وروسيا» من شأنه أن يضخ زخماً جديداً في الروابط الاجتماعية والثقافية بين الشعبين. وعلى المستوى الدولي، تُقدَّم الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين بوصفها ذات أهمية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ودعم التعددية، والدفاع عن النظام الدولي. وتقوم علاقات بكين وموسكو على المساواة والاحترام والمنفعة المتبادلة، مع التأكيد على مبادئ الاستقلال الاستراتيجي، واحترام المصالح الأساسية المتبادلة، وعدم فرض الإرادة، وعدم التحالف، وعدم المواجهة، وعدم استهداف طرف ثالث. وبصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، ينسق البلدان بصورة وثيقة، إلى جانب التعاون الثنائي، في أطر مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بريكس، ويقدمان نفسيهما بوصفهما مدافعين عن النظام الدولي القائم على الأمم المتحدة وعن نظام عالمي أكثر عدالة. أما في المجال الاقتصادي، فقد أظهر التعاون العملي الملموس بين الطرفين قدرة لافتة على الصمود رغم البيئة الخارجية المعقدة؛ إذ تجاوزت التجارة الثنائية عتبة ٢٠٠ مليار دولار لثلاث سنوات متتالية، وارتفعت خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان ٢٠٢٦ بنحو ٢٠ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. كما يُعد الدورة العاشرة للمعرض الصيني-الروسي في هاربين، بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ شركة من ٤٦ دولة ومنطقة، نموذجاً لاتساع التعاون القائم على المنفعة المتبادلة. وخلاصة النص أن الجوار المستقر، والتنسيق الاستراتيجي الشامل، والتعاون المتبادل المنفعة، تمثل الأعمدة الثلاثة الرئيسية للعلاقات الطويلة الأمد بين الصين وروسيا، وأن اللقاء الأخير بين الزعيمين، عند منعطف تاريخي، يهدف إلى مواصلة المسار السابق وفتح فصل جديد في علاقات القوتين مستقبلاً.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١٤١٥/٢٠٢٦٠٥.shtmlarticle/.premium/

INSS

مقاربة الصين تجاه الشرق الأوسط: قبيل الحرب مع إيران وأثناءها

إن التصور الشائع عن تراجع حضور الصين في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٥، ولا سيما بعد تعزّز الدور الأميركي مجدداً وعدم انخراط بكين بفاعلية في الحرب الإسرائيلية-الإيرانية، يُعد تبسيطاً للواقع. فالصين لا تزال، من الناحية الأمنية، فاعلاً هامشياً، لكنها في الوقت نفسه حافظت على نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي في المنطقة وعمّقته في بعض المجالات. وقد بقي النمط الأساسي لسلوك الصين ثابتاً: تجنّب الالتزامات الأمنية وتوسيع النفوذ الاقتصادي. ففي عام ٢٠٢٥، بلغ حجم تجارة الصين مع دول مختارة من الشرق الأوسط وأفريقيا نحو ٤٩٥ مليار دولار، أي بزيادة تقارب ٢٫٥ في المئة. وارتفعت صادرات الصين إلى المنطقة بأكثر من ١٠ في المئة لتصل إلى ٢٩٣٫٥ مليار دولار، في حين تراجعت وارداتها من المنطقة بنحو ٧٫٥ في المئة إلى ٢٠١ مليار دولار. وبقيت السعودية والإمارات، بحجم تجارة يقارب ١٠٨ مليارات دولار لكل منهما، أهم شريكين تجاريين للصين. وجاء بعدهما العراق بـ٥١ مليار دولار، وتركيا بـ٤٤ ملياراً، والكويت بـ٤٠ ملياراً، وعُمان بـ٣٣ ملياراً، والبحرين بـ٣٠ ملياراً، وقطر بـ٢٣ ملياراً، ومصر بـ٢١ مليار دولار. ومع احتساب إسرائيل، يتجاوز حجم تجارة الصين مع المنطقة ٥٠٠ مليار دولار ليصل إلى نحو ٥١٧ مليار دولار. وكانت إيران هي الاستثناء؛ إذ انخفضت التجارة الرسمية للصين معها بأكثر من الربع، وتراجعت الصادرات الصينية إلى إيران بنحو ٣٢ في المئة، والواردات الرسمية منها بنحو ٢٣ في المئة. ومع ذلك، استمرت صادرات النفط الإيراني إلى الصين بصورة غير رسمية، بمتوسط يقارب ٨٠٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، وبسعر يتراوح بين ٦٠ و٧٠ دولاراً للبرميل، وبقيمة تتجاوز ٢٠ مليار دولار. وقد شكّل هذا الرقم أكثر من ٨٠ في المئة من صادرات النفط الإيرانية ونحو ٧ في المئة من واردات الصين النفطية. وفي مجالي التكنولوجيا والاستثمار، بقيت علاقات الصين مع دول المنطقة مستقرة؛ إذ ارتفعت استثمارات الإمارات في الصين في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ بنحو ٢٧٫٣ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، ومن المرجح أنها بلغت ما بين ٢ و٣ مليارات دولار. كما سُجلت اتفاقات في الطاقة التقليدية والخضراء، وتحلية المياه، والبنية التحتية، والتصنيع، وتسوية المدفوعات بالعملات المحلية وباليوان، والتعاون الفضائي. أما التعاون في المجالات الحساسة مثل الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والتقنيات المتقدمة، ولا سيما مع السعودية والإمارات، فلا يزال يتطلب متابعة دقيقة. وبقيت البصمة الأمنية الصينية محدودة: مهمة مكافحة القرصنة البحرية، وبعض التدريبات المشتركة، والمشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان ولبنان. ولم تتأكد التقارير عن بيع منظومات صينية لمصر أو إيران، لكن احتمال استمرار تدفق مواد ومكوّنات مرتبطة بالبرنامج الصاروخي الإيراني، بل وحتى وجود تعاون استخباراتي، ما زال مطروحاً. وقد ازدادت تدريبات الصين في المنطقة من حيث العدد والتنوع، لكنها حملت طابعاً دبلوماسياً ورمزياً أكثر منها عملياتية. وفي عام ٢٠٢٥، بلغ عدد زيارات كبار المسؤولين بين الصين ودول المنطقة نحو ٢٥ إلى ٣٠ زيارة، بزيادة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢٤. وتطورت هذه العلاقات غالباً على مستوى الوزراء ونواب الرؤساء ورؤساء الحكومات، مع تجنّب التحالفات الرسمية. وإلى جانب التنافس الأميركي ــ الصيني، برز الحضور الهندي التنافسي بصورة أوضح؛ إذ بلغت تجارة الهند مع دول الخليج في السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ نحو ١٨٠ مليار دولار، وكانت الإمارات، بحجم يقارب ١٠٠ مليار دولار، أهم شريك للهند. ومن المنظور الإسرائيلي، لا تزال الصين فاعلاً غير حاسم دبلوماسياً أو عسكرياً، لكن تجارة السلع بين إسرائيل والصين ارتفعت في عام ٢٠٢٥ بنسبة ٨ في المئة إلى ٢١٫٧١٦ مليار دولار، مع ملاحظة أن صادرات إسرائيل لم تتجاوز ٤٫٢٣٣ مليارات دولار، أي نحو خُمس إجمالي التجارة. وبعد حربَي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، باتت الصين تنظر إلى إسرائيل أكثر بوصفها عامل عدم استقرار وطرفاً يسعى إلى الهيمنة الإقليمية. وفي حرب ٢٠٢٦ ضد إيران، اكتفت الصين بإدانة الولايات المتحدة وإسرائيل، وأظهرت دعماً عملياً محدوداً لإيران. وتشعر بكين بالقلق من انهيار الحكومة الإيرانية أو انزلاق البلاد إلى فوضى داخلية، لأن عدم الاستقرار قد يؤثر في مسارات التجارة والطاقة، وفي استقرار آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان والسعودية والإمارات. ويبقى السؤال الرئيسي للمستقبل ما إذا كانت الصين ستنخرط في إعادة بناء القدرات الإيرانية، ولا سيما صناعاتها الدفاعية وقدراتها العسكرية؛ وهي مسألة قد تُدخل التنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط مرحلة أكثر حدة.

https://www.inss.org.il/publication/china-middle-east٢٠٢٦-/faces-

CSIS

الهجوم المسلح على مسجد سان دييغو: نقطة تحول في العنف المعادي للإسلام في الولايات المتحدة

يبدو أن الهجوم على المركز الإسلامي في سان دييغو، الذي قتل فيه مراهقان ثلاثة أشخاص ثم انتحرا، هو أول هجوم أيديولوجي قاتل ضد مسجد في الولايات المتحدة خلال القرن الحالي. وعلى الرغم من أن جميع أبعاد دوافع المنفذين وارتباطاتهم لم تتضح بعد، فإن العثور على كتابات معادية للإسلام ووجود عبارة «hate speech» على أحد الأسلحة يشيران إلى أن التوجه المعادي للإسلام أدى دوراً مهماً في هذا الهجوم. ومنذ عام ١٩٩٤، سُجلت عشرات الهجمات ومخططات الهجوم ضد المساجد والمراكز الإسلامية في الولايات المتحدة، غير أن أياً منها لم يؤدِّ سابقاً إلى مقتل أشخاص داخل المسجد أو المركز

الإسلامي نفسه. وكانت أقرب الحالات إلى ذلك مقتل الإمام مولانا أكونجي وثارا الدين عام ٢٠١٦ في كوينز، حين استُهدفا بإطلاق نار أثناء عودتهما من المسجد، لكن الحادث وقع على بعد عدة شوارع، ولم يثبت رسمياً دافعه الأيديولوجي. كما قيّمت السلطات مقتل الإمام حسن شريف عام ٢٠٢٤ في نيوآرك بأنه غير أيديولوجي. وقد اتسم جزء كبير من الهجمات السابقة على المساجد الأميركية، من حيث التصميم، بقدرة محدودة على إيقاع قتلى، مثل إحراق مبانٍ خالية ليلاً أو استخدام مواد حارقة أدت في الغالب إلى أضرار مادية. ففي أبريل/نيسان ٢٠٢٣، حاول جاكي رام ليتل إحراق مسجد في مينابوليس ليلتين متتاليتين، لكن المحاولتين فشلتا ولم يُصب أحد. وفي الحالات التي كان فيها قصد القتل أوضح، غالباً ما اعتُقل المنفذون قبل التنفيذ؛ ومن ذلك في عام ٢٠٢٢ خافيير بيلكي وشريكاه المراهقان، الذين كانوا من مؤيدي داعش ويعدّون الشيعة مرتدين، وكانوا يخططون لمهاجمة مسجد شيعي في ضواحي شيكاغو. وفي عام ٢٠١٦ أيضاً، اعتُقل ثلاثة أعضاء في ميليشيا بولاية كانساس قبل تنفيذ تفجير ضد مجمع تسكنه عائلات مسلمة صومالية وضد مسجد.وقع هجوم سان دييغو ضمن سياق أوسع من العنف ضد المؤسسات الدينية في الولايات المتحدة. فقد استُهدفت المعابد اليهودية والكنائس والمساجد بتكرار شبه متقارب من الإرهاب، لكن المعابد والكنائس شهدت سابقاً مجازر كبيرة، منها مقتل ١١ شخصاً في كنيس «شجرة الحياة» في بيتسبرغ عام ٢٠١٨، ومقتل ٩ في كنيسة إيمانويل الأفريقية الميثودية الأسقفية في تشارلستون عام ٢٠١٥، ومقتل ٤ في دار عبادة لقديسي الأيام الأخيرة في غراند بلانك بولاية ميشيغان عام ٢٠٢٥. أما المساجد الأميركية، فرغم استهدافها مراراً، بقيت حتى الآن بمنأى عن هجوم إرهابي قاتل. وخارج الولايات المتحدة، سببت الهجمات على المساجد خسائر بشرية كبيرة، منها قتل ٥١ مصلياً مسلماً في مسجدين بمدينة كرايستشيرش في نيوزيلندا عام ٢٠١٩، وقتل ٦ مصلين في المركز الثقافي الإسلامي في كيبيك عام ٢٠١٧. وقد وصل تأثير هذه الهجمات الأيديولوجي إلى الولايات المتحدة أيضاً؛ ففي مارس/آذار ٢٠١٩ أحرق جون إرنست مسجداً في إسكونديدو، على بعد نحو ٣٠ ميلاً شمال سان دييغو، وأشار إلى هجمات كرايستشيرش، ثم قتل بعد شهر شخصاً واحداً في كنيس بباواي، على بعد نحو ٢٠ ميلاً شمال سان دييغو. ويتزامن هذا الهجوم مع تصاعد العنف ضد جماعات دينية وعرقية مرتبطة بصراعات الشرق الأوسط، من قتل موظفين في السفارة الإسرائيلية بواشنطن في مايو/أيار ٢٠٢٥، إلى الهجوم الحارق على مسيرة رهائن إسرائيليين في بولدر في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، وهجوم مارس/آذار ٢٠٢٦ على كنيس في منطقة ديترويت وُصف بأنه مستلهم من حزب الله. وتتمثل الأسئلة الرئيسية الآن في طبيعة صلات منفذي هجوم سان دييغو بالشبكات المتطرفة، والأيديولوجيا التي استلهماها، وما إذا كان الإعداد للهجوم قد تجاوزهما. أما الأثر الفوري للحادث فهو زيادة إلحاح النقاش حول التمويل الفيدرالي لأمن دور العبادة، وكيفية حماية المساجد من دون تحويلها إلى فضاءات مغلقة وعسكرية الطابع.

https://www.csis.org/analysis/san-diego-mosque-shooting-

AXIOS

كيف تشبه اختلالات الاقتصاد العالمي حكاية قديمة رمزية

يواجه الاقتصاد العالمي مرة أخرى نوعاً من الاختلال الواسع الذي شوهد أيضاً قبل الأزمات الكبرى السابقة، رغم أن الظروف الراهنة تختلف في جوانب مهمة عن المراحل الماضية. وتتمثل المسألة الأساسية في كيفية انتهاء دورة الديون وعدم التنسيق بين الاقتصادات الكبرى في العالم، وما إذا كانت هذه المرة ستفضي أيضاً إلى تعديل مكلف أو أزمة مالية. وتقوم الحجة المحورية على أن الاضطرابات الاقتصادية خلال العقود الأربعة الماضية، من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان في ثمانينيات القرن الماضي، إلى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، وصولاً إلى التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والاقتصادات ذات الفوائض مثل الصين، تمتلك جذراً مشتركاً: فالاقتصادات الكبرى في العالم لم تتحرك، بصورة مزمنة، بإيقاع متزامن ومنسق. ففي الثمانينيات، انتهى التوتر بين واشنطن

وطوكيو إلى اتفاق بلازا. وفي المرحلة التي سبقت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، أدى تراكم الاختلالات في النظامين المالي والتجاري العالميين إلى انهيار سوق الإسكان وأزمة الائتمان. واليوم، يعيد الانقسام بين الولايات المتحدة والاقتصادات ذات الفوائض، ولا سيما الصين، إنتاج المشكلة نفسها في صورة جديدة. ولتفسير هذا الوضع، يُستخدم تشبيه «العميان والفيل»: فكل شخص يلمس جزءاً واحداً فقط من الفيل ويظن أن ذلك الجزء هو الحقيقة كلها. وكذلك يفعل صانعو السياسات الاقتصادية في كثير من الأحيان؛ إذ يرى بعضهم التجارة غير العادلة، ويركز بعضهم على السياسة الصناعية، ويؤكد آخرون العجز المالي، فيما يربط آخرون المشكلة بهيمنة الدولار العالمية. غير أن جوهر المشكلة هو منظومة مترابطة من الاختلالات البنيوية، لا عاملاً منفرداً فقط. ينشأ الاختلال العالمي عندما تدخر بعض الدول وتصدر بصورة مستمرة أكثر مما تستهلك، في حين تستهلك دول مثل الولايات المتحدة وتستورد أكثر مما تنتج. ولا يظهر هذا الفارق في صورة عجز تجاري فحسب؛ فالفائض الادخاري لدى الدول ذات الفوائض يعود غالباً إلى الأسواق المالية الأميركية، فيرفع أسعار الأصول، ويقوي الدولار، ويحافظ على انخفاض تكلفة الاقتراض. ولهذا تتحول الاختلالات التجارية والمالية، عملياً، إلى دورة واحدة. وبعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، تراجعت هذه الاختلالات لفترة، لكنها عادت الآن من جديد. والفارق المهم هو أن موضع الهشاشة المالية تغيّر؛ فقبل أزمة ٢٠٠٨، كان الرفع المالي متراكماً أساساً لدى الأسر والبنوك، وكانت الفقاعة الرئيسية قد تشكلت في سوق الإسكان والقروض عالية المخاطر. أما اليوم، فيتركز الخطر أكثر في ارتفاع ديون الحكومات والمبالغة الكبيرة في تقييم أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ومن السيناريوهات المثيرة للقلق حدوث تصحيح حاد في سوق الأسهم شبيه بانفجار فقاعة الإنترنت؛ إذ تُقدّر صدمة بهذا الحجم بأنها قد تقتطع نحو ٢٫٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، أي ركوداً ينشأ فقط عبر تراجع ثروة الأسر وانهيار قيمة الأصول. ويتفاقم هذا الخطر بسبب اتساع ملكية الأصول المالية بين الأسر. أما الغموض الأساسي فيتمثل في ما إذا كانت الولايات المتحدة ستظل، في الأزمة المقبلة، ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال أم لا. فبعد الأزمة المالية، اندفع المستثمرون نحو الأصول الأميركية، وتعززت سندات الخزانة، وارتفع الدولار. لكن هذه المرة ينبغي أيضاً دراسة السيناريو المعاكس: وضع تضعف فيه مكانة الأصول الأميركية الآمنة، ولا يعود النمط التقليدي لإدارة الأزمات قادراً على العمل.

https://www.axios.com/١٩/٠٥/٢٠٢٦/global-economic-policy-

AAWSAT

هرمز وناقلات النفط الصينية واختبار نهاية حرب إيران

اعتُبِر خروج ناقلتي نفط صينيتين محملتين بالنفط من مضيق هرمز يوم الأربعاء مؤشراً إيجابياً على احتمال تراجع التوتر واقتراب الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية مع إيران من مرحلة التسوية. وكانت الناقلتان، وهما من بين عدد محدود من ناقلات النفط العملاقة المحملة بالخام العراقي، قد نقلتا معاً نحو ٤ ملايين برميل من النفط عبر هرمز. وجاء هذا التطور بالتزامن مع تصريحات إيجابية للرئيس الأميركي ونائبه بشأن تقدم المفاوضات مع طهران، ما عزز الآمال بالتوصل إلى اتفاق. فقد أعلن الرئيس الأميركي أن الحرب ستنتهي «بسرعة كبيرة»، وقال إنه أوقف، قبل يوم واحد، قرار استئناف العمليات العسكرية بعد تلقيه مقترحاً إيرانياً جديداً. وادّعى أنه كان على بعد «ساعة واحدة» فقط من اتخاذ قرار بالهجوم، محذراً من أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن هجوماً أميركياً جديداً سيُنفذ خلال الأيام المقبلة. كما قال نائبه في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض إن واشنطن في «موقع جيد نسبياً»، لكنه أقر بأن التفاوض مع قيادة إيرانية متعددة المراكز أمر صعب، وأن الموقف الدقيق للفريق الإيراني لا يكون واضحاً أحياناً؛ لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى توضيح خطوطها الحمراء. ومن

بين الأهداف المعلنة لسياسة واشنطن منع اتساع سباق التسلح النووي في المنطقة. وقد أدت الحرب التي بدأت قبل نحو ثلاثة أشهر بمشاركة الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أكبر اضطراب في تاريخ إمدادات الطاقة العالمية، إذ تسبب إغلاق مسار خروج مئات ناقلات النفط من الخليج، وتضرر بنى الطاقة والنقل البحري في المنطقة، وارتفاع أسعار الوقود، في ضغط سياسي شديد على الإدارة الأميركية. ولا تزال أسعار البنزين مرتفعة، كما أن تراجع شعبية الرئيس، قبيل انتخابات الكونغرس في نوفمبر/تشرين الثاني، زاد الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق وإعادة فتح مضيق هرمز. وبالتزامن مع المؤشرات الإيجابية من واشنطن والخليج، انخفض سعر خام برنت إلى ١١٠٫١٦ دولارات للبرميل، قبل أن يعوض لاحقاً جزءاً من خسائره. وفي طهران، اعتبر مسؤولون إيرانيون أن وقف الهجوم الأميركي جاء نتيجة إدراك واشنطن لتداعيات الرد العسكري الإيراني. ووفقاً لتقارير وسائل إعلام إيرانية، يتضمن المقترح الجديد لطهران وقف الأعمال العدائية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، وخروج القوات الأميركية من المناطق القريبة من إيران، ودفع تعويضات عن الدمار الناجم عن الهجمات الأميركية والإسرائيلية، ورفع العقوبات، وتحرير الأصول المجمدة، وإنهاء الحصار البحري الأميركي. غير أن هذه الشروط لا تختلف كثيراً عن المقترح الإيراني السابق، الذي كان الرئيس الأميركي قد رفضه الأسبوع الماضي. وقد ظل وقف إطلاق النار الذي أُعلن في أوائل أبريل/نيسان قائماً إلى حد كبير، رغم إطلاق طائرات مسيّرة مؤخراً من العراق باتجاه دول خليجية، بينها السعودية والكويت، نُسبت على ما يبدو إلى إيران وحلفائها. وقد قتلت الهجمات الأميركية والإسرائيلية آلاف الأشخاص في إيران، فيما خلفت الهجمات الإسرائيلية في لبنان آلاف القتلى ومئات الآلاف من النازحين. كما أدت الهجمات الإيرانية على إسرائيل ودول الجوار الخليجي إلى مقتل عشرات الأشخاص. وكان الهدف المعلن لواشنطن وتل أبيب من بدء الحرب هو كبح دعم إيران للجماعات المسلحة الإقليمية، وتفكيك البرنامج النووي، وتدمير القدرة الصاروخية، وتهيئة الظروف لتغيير الحكم؛ إلا أن الحرب لم تحرم إيران حتى الآن من مخزونها من اليورانيوم القريب من الدرجة التسليحية، كما لم تقضِ على قدرة طهران على تهديد جيرانها عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة والحلفاء الإقليميين. كذلك فإن البنية الحاكمة، رغم الاحتجاجات الواسعة التي سبقت الحرب، لم تنهَر تحت الضغط العسكري الأميركي والإسرائيلي.

https://english.aawsat.com/world/-٥٢٧٥١٦٣tankers-exit-hormuz-

AGSI

هل يستطيع اليمن المساعدة في تجاوز مضيق هرمز؟

كشفت الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية مع إيران، والاضطراب في الملاحة عبر مضيق هرمز، إحدى أعمق نقاط الضعف الاستراتيجية لدى دول الخليج. ووفق تقدير الوكالة الدولية للطاقة، تمثل هذه الأزمة أكبر اضطراب في الإمدادات في تاريخ الطاقة الحديث، إذ تراجع تدفق النفط عبر مضيق هرمز من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً إلى ما يزيد قليلاً على مليوني برميل. وقد أعاد هذا الوضع إلى الواجهة فكرة قديمة تتمثل في إنشاء مسارات تصدير بديلة، ولا سيما ممر خط أنابيب من شرق اليمن إلى بحر العرب. ومن منظور السعودية ومجلس التعاون الخليجي، تبدو الخيارات المتاحة محدودة؛ فخط الأنابيب السعودي شرق ــ غرب لا يزال مرتبطاً بمسار باب المندب، الذي سيبقى عرضة للخطر إذا استأنف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر. كما أن البنية التحتية الإماراتية للتصدير في الفجيرة واجهت تهديداً بالطائرات المسيّرة خلال التوترات الإقليمية مع إيران. أما المسارات البديلة عبر العراق والأردن وعُمان، فتواجه عقبات تتصل بالكلفة والجغرافيا والأمن. لذلك، يُعد المسار السعودي ــ اليمني عبر حضرموت أو المهرة أحد الخيارات القليلة الطويلة الأمد وذات الأهمية الاستراتيجية، غير أن تحقيقه ليس مسألة هندسية فحسب، بل يتطلب اتفاقاً سياسياً بين فاعلي شمال اليمن وجنوبه، والسعودية، وعُمان، ومجلس التعاون الخليجي، وقبائل شرق اليمن، وفي النهاية الحوثيين. ويبدو السياق الزمني لطرح هذه الفكرة ملائماً إلى حد ما؛ ففي ١٤ مايو/أيار، وقّعت الأطراف اليمنية أكبر اتفاق لتبادل الأسرى منذ بداية الحرب، شمل نحو ١٦٠٠ أسير، بينهم مواطنون سعوديون. كما مرّ أكثر من ستة أشهر على آخر هجوم حوثي ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، وأكثر من شهر على آخر هجوم يمني بطائرة مسيّرة أو صاروخ على إسرائيل. وإذا استمر مسار خفض التصعيد، فقد يتحول التعاون الاقتصادي والطاقوي إلى قناة جديدة لبناء الثقة. مع ذلك، فإن سجل الوجود السعودي في المهرة منذ عام ٢٠١٧ أثار حساسيات جديدة. فبحلول عام ٢٠١٩، أُنشئت في المحافظة أكثر من ٢٠ قاعدة ونقطة عسكرية سعودية، وسيطرت القوات السعودية على المعابر الحدودية، ووسعت نفوذها حول ميناء نشطون، ونظمت قوات محلية مدعومة منها. ورأى بعض السكان في هذه الخطوات تمهيداً لتحويل المهرة إلى مجال نفوذ سعودي دائم، وتهيئةً لمد خط أنابيب إلى بحر العرب. ورغم تراجع التوتر مقارنة بعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، لا تزال حساسيات السيادة قائمة. وتبقى العقبة الرئيسية هي استمرار النزاع السياسي والعسكري في اليمن؛ إذ لا يمكن تنفيذ مشروع بنية تحتية بعشرات المليارات من الدولارات من دون اتفاق مستقر وضمانات أمنية، ولا سيما بمشاركة الحوثيين. فقد استهدف الحوثيون سابقاً بنى الطاقة؛ ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، وبعد تحذيرهم من صادرات النفط اليمنية، تعرضت محطتا النشيمة في شبوة والضبة في حضرموت لهجمات بطائرات مسيّرة. وغادرت ناقلة يونانية كانت تستعد لتحميل نحو مليوني برميل قرب الضبة من دون شحن، ثم أُغلق ميناء المكلا مؤقتاً. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، تبِعه هجوم صاروخي قرب مدخل محطة الضبة توقف صادرات النفط اليمنية. ومع ذلك، فإن الحاجة نفسها إلى اتفاق يمكن أن تخلق فرصة. فقد أظهر مشروع الغاز الطبيعي المسال اليمني أن ربط حقول الغاز في مأرب شمالاً بالبنية التصديرية في شبوة جنوباً قادر على توليد مصالح اقتصادية مشتركة بين مناطق متنافسة. ويمكن لشبكة أوسع بين الخليج واليمن، تشمل خطوط الأنابيب والموانئ والكهرباء والسكك الحديدية والمناطق الصناعية والممرات التجارية، أن تحول اليمن من ساحة حرب إلى دولة ترانزيت استراتيجية بين الخليج وبحر العرب وشرق أفريقيا وغرب آسيا. وفي أوائل مايو/أيار، أُعيد إحياء مشروع ربط الكهرباء السعودية بشبوة وحضرموت والمهرة، وهو مشروع قد يوفر، إذا أُقر، ما يصل إلى ١٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء المستقرة للمحافظات الشرقية الثلاث. وفي النهاية، يتوقف مستقبل هذا الممر على ما إذا كانت القوى الإقليمية ستنظر إلى اليمن باعتباره مجرد مسألة أمنية، أم جزءاً من نظام اقتصادي أوسع. فمن دون تسوية سياسية مستقرة، لا يمكن لليمن أن يكون مساراً موثوقاً لتجاوز هرمز؛ أما مع الاتفاق، فقد يتحول إلى عقدة حيوية للطاقة والنقل في الخليج.

https://agsi.org/analysis/can-yemen-help-bypass-the-strait-of-hormuz/

AMWAJ

رئيس الوزراء العراقي الجديد يواجه الانقسامات الناشئة بين الكتل السياسية

تواجه الحكومة العراقية الجديدة، رغم مرور أقل من أسبوع على تشكيلها، انقسامات برلمانية عميقة ومنافسات داخلية حادة بين الأجنحة السياسية. وقد ظهرت أولى مؤشرات هذه الأزمة في جلسة منح الثقة في ١٤ مايو/أيار، حين تمكن علي الزيدي من تشكيل حكومة ناقصة، لكن خمس وزارات خلافية فشلت في الحصول على الأصوات الكافية. وقد كشف ذلك أن التفاهم الأولي بين قوى الإطار التنسيقي الشيعي، الذي مهّد لوصول الزيدي إلى رئاسة الوزراء، كان أكثر هشاشة مما بدا ظاهرياً. ويصل الزيدي إلى السلطة في وقت يواجه فيه العراق أزمات متزامنة: ضبابية جيوسياسية

مرتبطة باحتمال استئناف الحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة؛ وضغطاً على موازنة البلاد المعتمدة على النفط بسبب ركود عائدات صادرات الهيدروكربونات؛ وتصاعداً في التنافس داخل الائتلاف الشيعي الحاكم. كما أن الخلاف القديم بين نوري المالكي، زعيم ائتلاف دولة القانون، ومحمد شياع السوداني، رئيس الوزراء السابق، اتسع الآن وزاد خطر انقسام الإطار التنسيقي إلى معسكرات متنافسة. وبعد تكليف الزيدي في ٢٧ أبريل/نيسان، مورست عليه ضغوط كبيرة لتشكيل الحكومة قبل بدء موسم الحج في أواخر مايو/أيار، ولا سيما أن مفاوضات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني استغرقت قرابة ستة أشهر. ولمنع مزيد من التأخير، اتفقت الكتل على إبقاء بعض الوزارات الخلافية معلقة مؤقتاً، ومنها وزارة كان يُعتقد أنها مخصصة لكتلة صادقون، الجناح البرلماني لعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، في خطوة هدفت إلى تخفيف حساسية واشنطن التي طالبت بإبعاد الأحزاب المدعومة من إيران عن الحكومة. xوفي تصويت ١٤ مايو/أيار، منح البرلمان الثقة لأول ١٤ وزيراً مقترحاً، وكان ذلك كافياً لتمرير الحكومة، غير أن خمسة مناصب حساسة لم تحصل على الأغلبية. وكان المرشحون الذين فشلوا في نيل الثقة مرتبطين في معظمهم بائتلاف غير رسمي آخذ في التشكل بقيادة المالكي، ومن بينهم مرشحا وزارتَي التخطيط والثقافة عن جبهة عزم، ووزارة الإسكان والإعمار المرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، وخيارا دولة القانون لوزارتَي الداخلية والتعليم العالي. وفي المقابل، بدا أن النواب القريبين من الخزعلي والسوداني وبافل طالباني ومحمد الحلبوسي صوّتوا ضد المرشحين المحسوبين على المالكي، ما أثار اتهامات بـ«الخيانة». وبعد هذا التصويت، ازداد توازن القوى تعقيداً؛ إذ تراجع وزن السوداني السياسي بعد انسحاب حلفاء أساسيين من ائتلاف الإعمار والتنمية، بينهم كتلة فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي، وتيار سومريون بزعامة أحمد الأسدي. وتمتلك هاتان الكتلتان معاً ٢٥ مقعداً من أصل ٣٢٩، وقد أدى خروجهما إلى تقليص الحضور البرلماني للسوداني من ٤٦ إلى ٢١ مقعداً، وهو تحول قد يعزز موقع المالكي، خصوصاً إذا اقترب الفياض من معسكره. ويجد الزيدي نفسه الآن، من دون قاعدة سياسية مستقلة قوية، عالقاً بين مراكز قوة متنافسة. وقد أصبح رئيساً للوزراء أساساً بسبب قلة خبرته السياسية وقبوله لدى أجنحة تخشى صعود رئيس وزراء مستقل وقوي. ويتمثل تحديه الفوري في حسم مصير الوزارات الخمس المرفوضة؛ إذ سيطالب معسكر الخزعلي على الأرجح بطرح بدلاء، بينما سيصر معسكر المالكي على إعادة المرشحين أنفسهم إلى التصويت بعد عطلة عيد الأضحى. كما يزيد دخول مقتدى الصدر إلى المعادلة تعقيد المشهد؛ فاتصاله بالزيدي في ١٧ مايو/أيار، رغم إعلان التيار الصدري انسحابه النهائي من السياسة الرسمية في أغسطس/آب ٢٠٢٢، يشير إلى رغبته في التأثير في الحكومة الجديدة. وقد يرى الصدر في انقسامات الإطار التنسيقي فرصة لإضعاف خصومه الشيعة. وبالنسبة إلى الزيدي، قد تمنحه العلاقة مع الصدر هامشاً أكبر من الاستقلال، لكنها تحمل أيضاً خطر إثارة توتر في الشارع، نظراً إلى قدرة التيار الصدري على تعبئة عشرات الآلاف من أنصاره.

https://amwaj.media/en/article/iraqs-new-premier-navigates-

RAND

تطهير مضيق هرمز من الألغام: لماذا يمكن حتى للتهديد المحدود أن يشل الملاحة العالمية؟

استهدفت مئات الضربات الجوية الأميركية خلال الأشهر الأخيرة إحدى أهم قدرات إيران، وهي مخزونات الألغام البحرية. ويقدّر مسؤولون أميركيون أن نحو ٩٠ في المئة من المخزون السابق للألغام الإيرانية قد دُمّر، غير أن المسألة الأساسية لا تتعلق فقط بحجم المخزونات المتبقية، بل بالتصور القائم بأن عدداً قليلاً من الألغام ربما يكون قد دخل مضيق هرمز. وهذا الإدراك للمخاطر وحده كان كافياً لشل حركة السفن في أحد أكثر الممرات المائية حيوية في العالم. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، نظرت إيران إلى الألغام البحرية باعتبارها أداة منخفضة الكلفة وفعالة لإرباك الحركة التجارية والعسكرية. وكانت التقديرات تشير إلى امتلاك إيران آلاف الألغام في ترسانتها، لكن لا يُعرف على المستوى

العام كم عدد الألغام التي دخلت المضيق، ولا من أي نوع. وقد سعت الولايات المتحدة إلى استهداف السفن المخصصة لزرع الألغام ومنع دخول الألغام إلى المياه، ومع ذلك توجد مؤشرات إلى تهديد ملغوم ذي دلالة في المضيق. وتنقسم الألغام الإيرانية المحتملة إلى فئتين رئيسيتين: الأولى هي الألغام المربوطة أو الكلاسيكية، وهي الألغام الكروية ذات النتوءات، التي تُثبَّت بمرساة وتنفجر عند اصطدام السفن بها. أما الفئة الثانية فهي الألغام التأثيرية التي تُوضع في قاع البحر ويصعب اكتشافها، وتُفعَّل عند رصد مرور سفينة فوقها استناداً إلى مؤشرات مثل الصوت أو الضغط أو المجال المغناطيسي. ولا يتمثل التحدي الرئيسي في إزالة الألغام بمجرد تطهير فني للممر المائي، بل في خلق قناعة لدى شركات الشحن بأن الطريق أصبح آمناً بما يكفي. فإذا لم تطلق إيران النار وبقي الوضع هادئاً، يمكن أن تتم عملية التطهير خلال أيام قليلة. أما إذا جرت عمليات إزالة الألغام تحت نيران الصواريخ، أو الطائرات المسيّرة، أو الزوارق الهجومية الصغيرة، أو غيرها من المقذوفات، فقد تستغرق العملية أشهراً. فأصول إزالة الألغام تتحرك عادة ببطء، وتتبع أنماطاً سلوكية يمكن توقعها، وغالباً ما تمتلك قدرة محدودة على الدفاع عن نفسها؛ ولذلك تُعد، في ظروف الاشتباك، أهدافاً شديدة الهشاشة. والنقطة الاستراتيجية المهمة هي أن إنشاء حقل ألغام فعال لا يتطلب بالضرورة عدداً كبيراً من الألغام؛ بل إن «صفر» ألغام قد يكون كافياً إذا اعتقدت الجهات التجارية والعسكرية أن هناك تهديداً حقيقياً. ففي مثل هذه الحالة، يؤدي الخوف من الألغام الوظيفة العملية نفسها للألغام، فيوقف عبور السفن أو يجعله مكلفاً. وتقدم تجربة مضيق هرمز درساً مفيداً أيضاً لسيناريو الدفاع عن تايوان؛ ففي حال شنّت الصين هجوماً برمائياً، سيكون على بكين نقل حجم هائل من القوات والمعدات خلال فترة قصيرة. ويمكن للألغام أن تبطئ هذه العملية، وتوقع خسائر، وتحصر السفن في مسارات مطهّرة، وتجعلها أهدافاً أكثر قابلية للتوقع، ما يصعّب قدرة الصين على نشر قوة قتالية فعالة على الساحل. كما تُظهر تجربة الحرب الكورية أهمية الألغام؛ فعند استعداد الولايات المتحدة لتنفيذ إنزال برمائي في وُنسان، عطّلت الألغام البحرية الكورية الشمالية العملية، وقال أحد القادة الأميركيين حينها: «لقد سلّمنا السيطرة على البحار إلى دولة لا تمتلك قوة بحرية». والخلاصة أن حرب الألغام البحرية، رغم أنها ليست المجال العسكري الأكثر جاذبية أو تطوراً تكنولوجياً، يمكن أن تكون شديدة الإرباك والإبطاء وحاسمة من الناحية الاستراتيجية.

https://orsam.org.tr/yayinlar/irakta-ali-ez-zeydi-donemi-denge-siyaseti-

WASHINGTON INSTITUTE

هل ينبغي التحول من الإلحاح الدبلوماسي إلى الصبر الاستراتيجي بشأن إيران؟

تكشف الجولة الجديدة من التبادلات غير المباشرة بين واشنطن وطهران، مرة أخرى، النمط المألوف في دبلوماسية إيران والولايات المتحدة: مقترح، ومقترح مضاد، ورسائل تكتيكية، وتقديرات مختلفة لمستوى الإلحاح. ففي الأسبوعين الأخيرين، نقلت إيران عبر الوسطاء مواقف أكثر تحديداً، ورفضت الولايات المتحدة جزءاً منها، ثم طُرح، في ظل التهديد بعمل عسكري، مقترح جديد أدى إلى تأجيل الهجوم المحتمل مؤقتاً. وتتمثل القضية الأساسية في أن طهران تعتقد أن الوقت وإدارة التوتر يعملان لمصلحتها، في حين تبحث واشنطن عن سبيل لخفض الأزمة العالمية من دون العودة إلى عمليات عسكرية واسعة. وتستند الاستراتيجية الإيرانية إلى تجربة التعامل مع إدارات أميركية مختلفة. فقد علّمت مفاوضات عهد أوباما طهران أن الدبلوماسية الطويلة والتمسك بالمواقف يمكن أن يزيدا مرونة واشنطن. واستمرت تلك المفاوضات أكثر من عامين، وجرت تحت ظل التهديد العسكري والضغط الاقتصادي الشديد، لكنها انتهت في نهاية المطاف إلى اتفاق عام ٢٠١٥. وفي عهد بايدن، جرت محادثات غير مباشرة كثيرة، لكنها لم تُفضِ إلى نتيجة، لأن طهران لم تُبدِ في تلك المرحلة رغبة في اتفاق جديد. أما في فترتي ترامب، فقد واجهت إيران سياسة الضغط الأقصى، وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقات سابقة، ومواجهة عسكرية مباشرة، وفي الوقت نفسه محاولة واشنطن تجنب حرب إقليمية شاملة. ومن منظور طهران، تعززت قناعتان: الأولى أن الولايات المتحدة قادرة على ممارسة ضغط ثقيل، لكن الجمهورية الإسلامية تستطيع تحمله، حتى إذا تحول الضغط إلى عمليات عسكرية واسعة. والثانية أن واشنطن قليلة الرغبة في خوض حرب شاملة في الشرق الأوسط، ولا سيما حرباً تستدعي عمليات برية طويلة وتؤدي إلى خسائر أميركية. كما أن الرأي العام الأميركي لا يرى مبرراً كبيراً لبدء الحرب الحالية، فضلاً عن توسيعها. وهذه القناعات هي التي تشكل أجواء التفاوض أكثر من أي مقترح دبلوماسي محدد. ويتمثل المفهوم المركزي في سلوك طهران في «الدوام المنضبط». ووفق هذا التصور، لا تكون المفاوضات بالضرورة مساراً للتسوية، بل أداة لإدارة الضغط، وإطالة الوقت، واختبار الصبر السياسي للطرف المقابل. وقد ظهر هذا النمط في التعامل مع الولايات المتحدة وأوروبا، من اتفاق باريس عام ٢٠٠٤ إلى السعي لمنع تشكل إجماع أميركي ــ أوروبي حول الانسحاب من الاتفاق النووي وتفعيل آلية الزناد. ومع تصاعد نفوذ الحرس الثوري ووصول قيادة جديدة إلى الحكم، تبدو طهران أكثر اقتناعاً من السابق بأن المواقف المتشددة يمكن أن تحقق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد. والمقترح الأساسي هو استبدال «الإلحاح الدبلوماسي» بـ«الصبر الاستراتيجي»؛ لا ترك التفاوض ولا التصعيد العسكري الفوري. وينبغي للولايات المتحدة أن تبقى مستعدة للحوار، لكنها يجب ألا تظهر بمظهر المحتاج إلى اتفاق بأي ثمن. ومن الأفضل نقل التواصل من التصريحات العلنية المتكررة إلى قنوات سرية ووسطاء موثوقين، لتغيير إدراك طهران لعامل الوقت. وقد أظهرت تجربة المفاوضات السرية في عُمان عام ٢٠١١ أن إيران دخلت في حوار جاد عندما قلّص ضغط العقوبات مرونتها الاقتصادية. ومع ذلك، يفرض مضيق هرمز قيداً حقيقياً؛ فتعطيل هذا المسار لفترة طويلة يخلّف تداعيات تشمل اضطراب الطاقة، وتأخر الشحن، وتقلبات التأمين، والضغط الاقتصادي العالمي، وهي نقطة ضعف تحاول إيران استخدامها لدفع دول أخرى إلى الضغط على واشنطن. والاستجابة المقترحة هي ضغط منضبط ومتعدد الطبقات: حضور بحري موثوق حول هرمز، ومواصلة حصار الموانئ والسفن المرتبطة بإيران، وتشديد الخناق على شبكاتها المالية والتجارية في تركيا والعراق وباكستان وأفغانستان وأرمينيا وتركمانستان، ورفع الكلفة على البنوك وشركات الشحن والتأمين والطاقة واللوجستيات المرتبطة بالصين وروسيا والهند ودبي، مع إبقاء التجارة الإنسانية والطبية خارج القيود. والخلاصة أن هجوماً واسعاً جديداً لن يغير على الأرجح سلوك طهران، بل قد يزيد الهجمات على أهداف الطاقة في الخليج. فالميزة الأميركية الأساسية ليست القوة العسكرية وحدها، بل القدرة الاقتصادية، والنفوذ المالي العالمي، وشبكة الحلفاء، والقدرة على تحمل الضغط الطويل. ولذلك فإن الاستراتيجية الأجدى هي تصعيد الرافعة الاقتصادية، والحفاظ على الردع الإقليمي، وترك مسار الدبلوماسية الهادئة مفتوحاً؛ وهي مقاربة لا تضمن نجاحاً سريعاً، لكنها قد تحول الوقت من أصل استراتيجي لإيران إلى أداة ضغط على طهران نفسها.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/shifting-diplomatic-

WASHINGTON INSTITUTE

هل مصر هي الخاسر الأكبر في حرب إيران؟

يجادل هذا التحليل بأنه رغم أن إيران والجماعات المتحالفة معها استهدفت، خلال الحرب الجارية، جيرانها العرب أساساً بالصواريخ والطائرات المسيّرة، ورغم أن مصر لم تتعرض لهجوم مباشر، فإن التداعيات الطويلة الأمد للحرب على القاهرة قد تكون أثقل من الأضرار التي لحقت ببعض الدول العربية التي تعرضت للهجمات. فمصر تقع على بعد نحو ١٤٠٠ ميل من الجبهة الرئيسية، لكنها تضررت اقتصادياً واستراتيجياً من الحرب بصورة جدية، وربما تكون من بين أكبر الخاسرين منها. ويتمثل المجال الأهم للضرر

في الاقتصاد المصري، الذي كان قبل اندلاع الحرب يعاني أصلاً وضعاً هشاً بسبب سوء الإدارة، وثقل الديون، والإنفاق الحكومي الواسع. فقد ارتفعت ديون القاهرة والتزاماتها الخارجية إلى حد باتت فيه العملة الأجنبية المطلوبة لسدادها أكبر من الاحتياطيات الأجنبية المتاحة لدى البلاد. ولتغطية هذه الفجوة، اعتمدت مصر على إصدار أذون خزانة ذات عوائد مرتفعة، وهي أداة تجذب رؤوس أموال قصيرة الأجل وغير مستقرة، تُعرف باسم «الأموال الساخنة». غير أن بدء الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير/شباط أحدث اضطراباً جدياً في هذه الآلية. فمع تصاعد المخاطر الإقليمية، خرجت مليارات الدولارات من هذه الرساميل القصيرة الأجل من مصر، وهو ما زاد الضغط على الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف وقدرة الحكومة على تمويل ديونها. ومن هذا المنظور، لم تضرب حرب إيران الاقتصاد المصري عبر سقوط صاروخ أو طائرة مسيّرة على أراضيه، بل عبر عدم الاستقرار المالي، وهروب رؤوس الأموال، وتفاقم أزمة الديون. وتتمثل النقطة المركزية في التحليل في أن هشاشة مصر ليست نتاج الحرب وحدها، بل إن الحرب كشفت الضعف البنيوي السابق وعمّقته. فاعتماد القاهرة على رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وثقل ديونها الخارجية، وحاجتها الدائمة إلى العملات الأجنبية، جعلها شديدة الحساسية تجاه أي صدمة جيوسياسية إقليمية. وفي مثل هذه الظروف، حتى الأزمة التي تقع على مسافة جغرافية كبيرة من مصر يمكن أن تفرض عليها تكاليف اقتصادية مباشرة. ومن جهة أخرى، أصبحت القاهرة خلال السنوات الماضية أكثر اعتماداً على الدعم المالي من دول الخليج، غير أن هذا المصدر قد لا يبقى موثوقاً كما كان من قبل لأسباب مالية ودبلوماسية؛ فدول الخليج نفسها تتعرض لتداعيات الحرب المباشرة، والضغوط الأمنية، واضطرابات الطاقة، وتكاليف الدفاع، وقد تصبح أقل قدرة أو رغبة في تمويل مصر. ولذلك، يمكن للحرب أن تضعف في الوقت نفسه ركيزتين هشتين من ركائز الاقتصاد المصري: جذب رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل، والاعتماد على المساعدات المالية الخليجية. وخلاصة التحليل أن مصر، رغم بعدها عن ساحة القتال ونجاتها من الهجمات الإيرانية المباشرة، تُعد من بين الخاسرين الرئيسيين في الحرب بسبب هشاشة اقتصادها، وثقل ديونها، وخروج رؤوس الأموال، واحتمال تراجع الدعم المالي الخليجي. فقد أظهرت هذه الحرب أن الضرر الاستراتيجي في الشرق الأوسط لا ينشأ بالضرورة من هجوم عسكري مباشر فقط، بل إن صدمات المال والطاقة وثقة المستثمرين يمكن أن تؤثر بشدة في دولة مثل مصر.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/egypt-biggest-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر مجموعة التحليلات النخبوية الأخيرة بشأن تحولات الشرق الأوسط أن المنطقة دخلت مرحلة باتت فيها الحدود بين الحرب والاقتصاد والطاقة والدبلوماسية وتنافس القوى الكبرى والأزمات الداخلية للدول متداخلة إلى حدّ بعيد. وفي هذا السرد، لا تُعدّ حرب إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل مجرد ملف عسكري أو نووي، بل تمثل بؤرة يمكن من خلالها فهم هشاشة مضيق هرمز، وحدود القوة الأميركية، وحسابات الصين، واعتماد روسيا، وهشاشة الاقتصادات العربية، وتذبذب السياسة العراقية، ومستقبل مسارات الطاقة البديلة. وفي قلب هذه الصورة، تُحلَّل إيران لا بوصفها الجمهورية الإسلامية فحسب، بل كفاعل تاريخي وجيوسياسي. فجزء من السرديات التحليلية يؤكد أن السؤال الصحيح ليس: «ماذا تريد الحكومة الإيرانية؟»، بل: «أي منطق تتبعه إيران بوصفها دولة تاريخية؟». ووفق هذا المنظور، فإن سلوك إيران في المجال النووي والصاروخي والإقليمي هو نتاج منطق طويل الأمد يتعلق بالبقاء والسيادة والردع. فقد رسّخت تجربة فقدان الأرض، وضغط القوى الخارجية، والمعاهدات المفروضة، والتدخلات الخارجية، لدى النخب الإيرانية قناعة مفادها أن الضعف دعوة إلى التدخل. لذلك لا ترى طهران برنامجها النووي، وشبكاتها الإقليمية، وقدراتها الصاروخية، وأدوات تعطيل مسارات الطاقة، مجرد أدوات أيديولوجية أو تكتيكية، بل تعتبرها عناصر في بنية الردع الخاصة بها. وهذا المنطق نفسه يفسر لماذا لم تؤدِّ الهجمات الأميركية والإسرائيلية الثقيلة، رغم تدمير أجزاء من القدرة العسكرية والنووية الإيرانية، إلى تغيير جذري في سلوك طهران. وتشير المعطيات المطروحة إلى أن إيران ما زالت تمتلك نحو عشرة أطنان من المواد المخصبة، من بينها ما يقارب ألف رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المئة، وحوالي ٤٤٠ رطلاً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المئة. ورغم أن جزءاً من هذه القدرة قد يكون تحت أنقاض المنشآت المتضررة، فإن المعرفة الفنية والخبرة المؤسسية والقدرة على إعادة البناء ما زالت قائمة. ومن ثم، لم تعد القضية النووية الإيرانية قابلة للتفسير بمجرد احتساب عدد أجهزة الطرد المركزي أو مستوى التخصيب، بل أصبحت قضية تتصل بالإرادة السياسية، وأمن النظام، ومصداقية الردع، والتوازن الإقليمي. أما في ما يتعلق بالاستراتيجية الأميركية، فتبرز قراءتان رئيسيتان. الأولى ترى أن حرب إيران تشبه، من الناحية البنيوية، حرب فيتنام: الدخول في أزمة لاحتواء مسار مقلق، ثم تصعيد الضغط، والعجز عن تحقيق نصر حاسم، ثم السعي إلى الخروج عبر اتفاق غامض وغير مكتمل. ووفق هذا التصور، من المرجح أن تسعى واشنطن إلى اتفاق يوقف الحرب، ويعيد الملاحة في هرمز، ويخفف ضغط سوق الطاقة، لكنه يؤجل المصير النهائي للبرنامج النووي وبنية السلطة في إيران إلى المستقبل. أما القراءة الثانية فتركز على «الصبر الاستراتيجي»، وترى أن طهران استخدمت مراراً خلال العقود الماضية الإلحاح الدبلوماسي الغربي لكسب الوقت، وتخفيف الضغط، والحفاظ على قدراتها. ومن هذا المنظور، ينبغي للولايات المتحدة ألا تُظهر نفسها في موقع المحتاج إلى اتفاق عاجل، بل عليها أن تحوّل الوقت، عبر ضغط اقتصادي وبحري ومالي وبري طويل الأمد، من أصل استراتيجي لإيران إلى أداة ضد طهران. وفي هذا السياق، أصبح مضيق هرمز الرمز الأبرز للصلة بين الحرب والاقتصاد العالمي. فانخفاض تدفق النفط من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً إلى ما يزيد قليلاً على مليوني برميل يوضح كيف يمكن لأزمة إقليمية أن تتحول إلى أكبر اضطراب في الإمدادات في تاريخ الطاقة الحديث. ولا تكمن أهمية هرمز في حجم النفط العابر فقط، بل أيضاً في أثره النفسي على التأمين والملاحة وأسعار الوقود والأسواق المالية والسياسة الداخلية للدول. وحتى النقاش حول إزالة الألغام من المضيق يبيّن أن شلّ المسارات البحرية لا يتطلب بالضرورة حقلاً واسعاً من الألغام؛ إذ يكفي أن تعتقد شركات الشحن والتأمين أن التهديد حقيقي. وفي مثل هذه الظروف، يصبح إدراك انعدام الأمن مؤثراً بقدر انعدام الأمن ذاته. وهذه الهشاشة أعادت تنشيط النقاش حول مسارات الطاقة البديلة. وتمثل فكرة ممر طاقة من شرق اليمن إلى بحر العرب، ولا سيما عبر حضرموت أو المهرة، نموذجاً مهماً لمحاولة تقليص اعتماد الخليج على هرمز. غير أن هذا المسار هو مشروع سياسي وأمني أكثر منه مشروعاً فنياً. فمن دون اتفاق مستقر بين السعودية وعُمان ومجلس التعاون والحوثيين والفاعلين في جنوب اليمن وقبائل الشرق والحكومة اليمنية الرسمية، لن يكون أي خط أنابيب بعشرات مليارات الدولارات قابلاً للتنفيذ. ومع ذلك، إذا تبلور مثل هذا الاتفاق، فقد يتحول اليمن من ساحة حرب داخلية إلى دولة عبور استراتيجية بين الخليج وبحر العرب وشرق أفريقيا وغرب آسيا. وعلى مستوى القوى الكبرى، تحتل الصين موقعاً معقداً. فخلافاً لتصور تراجع بكين عن الشرق الأوسط، تُظهر المعطيات أنها حافظت على حضورها الاقتصادي وعمّقته في بعض المجالات. فقد بلغت تجارة الصين مع دول مختارة في الشرق الأوسط وأفريقيا عام ٢٠٢٥ نحو ٤٩٥ مليار دولار، وتجاوزت ٥١٧ مليار دولار عند احتساب إسرائيل. وارتفعت صادرات الصين إلى المنطقة بأكثر من ١٠ في المئة لتصل إلى ٢٩٣٫٥ مليار دولار. وبقيت السعودية والإمارات، بحجم تجارة يقارب ١٠٨ مليارات دولار لكل منهما، أهم شريكين للصين. أما إيران، فرغم تراجع تجارتها

الرسمية، فقد باعت للصين في المتوسط نحو ٨٠٠ ألف برميل نفط يومياً، وهو ما مثّل أكثر من ٨٠ في المئة من صادرات النفط الإيرانية. ومع ذلك، تواصل الصين تجنب تحمل مسؤولية أمنية مباشرة. ففي حرب إيران، اكتفت بكين غالباً بإدانة سياسية للولايات المتحدة وإسرائيل، ولم تقدم دعماً عملياً حاسماً لطهران؛ غير أن انهيار إيران أو انزلاقها إلى الفوضى ليسا في مصلحة الصين، لأن ذلك قد يهدد أمن الطاقة واستقرار آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان والسعودية والإمارات. ومن منظور الصين، تمثل أزمة إيران فرصة لتعزيز سردية «أميركا المحاربة» وتقديم الصين بوصفها فاعلاً صانعاً للاستقرار، من دون أن تتحمل كلفة أمنية جديدة. وفي هذا المناخ التنافسي، دخلت العلاقات الأميركية ــ الصينية أيضاً مرحلة من المساومة. فانخفاض التجارة الثنائية من ٦٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ٤١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٥ يدل على استمرار الانفصال الاقتصادي النسبي، لكن الاعتماد المتبادل يمنع القطيعة الكاملة. وفي الوقت نفسه، أصبحت روسيا أكثر اعتماداً على الصين من ذي قبل؛ فقد اشترت بكين منذ بداية حرب أوكرانيا وقوداً أحفورياً من روسيا بأكثر من ٣٦٧ مليار دولار، وارتفعت صادرات النفط الروسية إلى الصين في الربع الأول من عام ٢٠٢٦ بنحو ٣٥ في المئة. وهذا الوضع جعل الشراكة بين موسكو وبكين استراتيجية من الناحية الرسمية، لكنها أكثر اختلالاً من الناحية الفعلية. ولا تقتصر تداعيات حرب إيران على الفاعلين المباشرين. فمصر، رغم أنها لم تكن هدفاً للهجوم، تُقدَّم بوصفها أحد الخاسرين الاقتصاديين من الحرب عبر مسارات هروب رأس المال، والضغط على احتياطيات النقد الأجنبي، والديون الخارجية، واحتمال تراجع المساعدات الخليجية. أما العراق، فقد دخل مع حكومة علي الزيدي الجديدة مرحلة حساسة؛ إذ إن الانقسام بين معسكرات المالكي والخزعلي والسوداني وعودة مقتدى الصدر مجدداً إلى المعادلة، يبيّن أن بغداد، بالتزامن مع الضغط الجيوسياسي الناتج من حرب إيران وأزمة عائدات النفط، تواجه هشاشة داخلية حادة في بنية الحكم. وفي آسيا أيضاً، ستصل النفقات الدفاعية عام ٢٠٢٦ إلى نحو ٦٣٠ مليار دولار، لكن ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب هرمز قد يبطئان برامج التسلح. والخلاصة النهائية هي أن الشرق الأوسط دخل عصر «الأمن الجيو–اقتصادي». فالأمن لم يعد يُعرَّف فقط بالقوة العسكرية أو الاتفاق الدبلوماسي أو التحالف الخارجي، بل بات مرتبطاً بمسارات الطاقة، والاستقرار المالي، وتأمين الملاحة، وقدرة الدول على إدارة الديون، واستدامة التحالفات الداخلية، والتقنيات الحساسة، وتنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند. لقد أظهرت حرب إيران أن أزمة إقليمية واحدة يمكن أن تؤثر في الوقت نفسه في السياسة الداخلية الأميركية، واقتصاد مصر، وميزانيات الدفاع الآسيوية، ومستقبل العراق، ودور الصين، وموقع روسيا، ومسارات الطاقة في اليمن. وبالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي، فإن الرسالة الأساسية واضحة: لا ينبغي قراءة تحولات المنطقة اليوم بصورة منفصلة؛ فكلها حلقات في سلسلة واحدة تربط مستقبل النظامين الإقليمي والعالمي.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

www.ar.shahidkhames.com